الباب الثاني

خصائص التعبير في القرآن الكريم

- الإعجاز العلمي والتشريعي .
- الإعجاز البياني الأدبي .
- خصائص يغلب عليها جانب الألفاظ .
- خصائص يغلب عليها جانب المعنى .

obeikan.com

صفحة بيضاء

الفصل الأول

الإعجاز العلمي والتشريعي

يعتبر الإعجاز ـ بعامة ـ خصيصة القرآن الكبرى ، وجدير بالذِكر أن نبيِّن الاتجاهات التي حاولت فهم الإعجاز ، ونرجِّح منها ما رجَّحه الدليل .

والباحث في الإعجاز القرآني يرى أربع نظريات :

١- مذهب الصرفة . ٢- الإعجاز العلمي .

٣- الإعجاز التشريعي . ٤- الإعجاز البياني الأدبي[١] .

١- الصرفة

يُنسب القول بالصرفة إلى الشيخ إبراهيم بن سيار النظام ، على أنه أول مَن قال به ، ومعناه على وجوه ثلاثة :

أحدها : أن الله صرف العرب عن معارضة القرآن مع قدرتهم عليها .

ثانيها : أن الله صرف عن العرب العلوم التي تمكن بها المعارضة مع بقاء الدواعي .

ثالثها : أن الله قسرهم وألجأهم إلى عدم المعارضة .

وقد راق هذا القول كثيرًا من المعتزلة فاتخذوه مذهبًا لهم في فهم الإعجاز ، وتابعهم عليه غيرهم .

ويرى بعض المحدَثين أن في نسبة الصرفة إلى المعتزلة ضعفًا في السند وحيفًا في الحكم .

---

(١) قصرنا الحديث في هذا الفصل على النظريات الثلاث الأولى ، أما الإعجاز البياني الأدبي فقد تحدثنا عنه في الفصل التالي .

obeikan.com

فقد تشكك الدكتور على العماري[1] في صحة النسبة ، واستند في تشككه إلى ما كتبه عبد الهادي أبو ريدة[2] وفحواه : إنه لا يستطيع أحد أن يزعم أن القول بالصرفة جاء صراحة في كتب المعتزلة وعلى رأسهم النظام ، بل إن آراء المعتزلة جملة أخذت من كتب خصومهم .

يقول الدكتور على العماري : «ولولا إني رأيت الجاحظ يعرض لهذا المذهب في كتاب «الحيوان» لكان لي مندوحة في الشك والتردد الكثير في نسبة المذهب للنظام»[3] .

وقد انتهى الدكتور على العماري إلى نتائج نوجزها فيما يلي :

١- أن النظام قد شهد كثير من الفضلاء بنبوغه وورعه وولائه وبلائه في الإسلام ، وخالف فريق فقالوا بكفره وزندقته .

٢- أن المعتزلة ـ عمومًا ـ نكبوا بضياع مؤلفاتهم في القرن الثالث الهجري وظلت آراؤهم تلوكها الألسنة ، وتناولها الخصوم بالتبديل فهى ـ لذلك ـ لا تمثل حقيقة آرائهم .

٣- أنهم ـ أى المعتزلة ـ نُكبوا ـ كذلك ـ برجل لا يثبت على مذهب ، ولا يستقر على حال .

وكان واسع الأفق في الكذب والاختراع ، وهو أبو الحسن أحمد بن يحيى المعروف بابن الرواندي ، فهو منسوب إلى الاعتزال وقد أساء إلى المذهب بأقاويله الفاسدة[4] .

ويريد أستاذنا الدكتور على العمارى بذكره هذه الوقائع أن يدعم شكه الذي سبقت الإشارة إليه في نسبة هذا الرأي إلى النظام،وقد عزاه إلى عيسى بن صبيح المزدار شيخ الاعتزال في بغداد . والذي يلقب براهب المعتزلة . وإلى الجعد

---

(١) الدكتور علي محمد حسن العماري من علماء الأزهر ، وهذه المعلومات من كتابه «حول إعجاز القرآن» ص ٦٣-٦٥ (سلسلة الثقافة : ٤٤) .

(٢) في كتابه : « إبراهيم بن سيار النظام» .

(٣) حول إعجاز القرآن ص ٦٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٦٦ ، ٦٧ .

ابن درهم مؤدب مروان بن محمد آخر خلفاء الأمويين ، والجعد ـ هذا ـ كان معروفًا بالتطرف في الرأي .

وعلى هذا فليس النظام هو أول مَن قال بهذا الرأي ، وإنما نُسِبَ إليه المذهب وعُرِف به لأنه أكثر القول فيه .

- **رأي آخر للنظام :**

وكما نُسِب القول بالصرفة إلى النظام .. فقد نُسِب إليه قول آخر هو أن القرآن معجز لما فيه من الإخبار بالأمور الماضية والآتية .

كما يذكر الدكتور على العماري حقيقة أخرى ، هي : أن القائلين بالصرفة ـ سواء أكانوا معتزلة أم غير معتزلة ـ لم يحطوا من شأن بلاغة القرآن ، وجمال أسلوبه ، لأن القول بالصرفة لا ينال من القول ببلاغة القرآن وعلو طبقته .

- **تعقيب :**

لسنا في موضع دفاع عن المعتزلة والنظام ، ومهما استند إليه الباحثون من التشكيك في نسبة هذا القول إليهم ، فإن المعتزلة قد عُرِفوا بالجرأة في مسائل العقيدة والسياسة فلا يُستساغ ولا يُقبل أن يبرأ النظام وأشياعه من ابتداع هذا القول في فهم الإعجاز .

وإن لم يكونوا هم القائلين به فمَن يكون مبتدعه إذن ؟

ليكن عيسى بن صبيح المزدار ، أو الجعد بن درهم ، أو حتى الراوندي ، أوَ ليسوا هم معتزلين ؟

وكيف يُستهان بشهادة الجاحظ ؟ والدكتور على العماري نفسه قد ذكرها في كتابه ، والجاحظ ممن يعتد برأيه في هذا المجال ؟

إن المسألة أخذت من الدكتور على العماري ، فيما أرى ـ أكثر مما تستحق ..

- **أشياع المذهب من غير الاعتزال :**

راق القول بالصرفة كثيرًا من غير المعتزلة ، فأخذوا به واعتنقوه مذهبًا في فهم الإعجاز .

من هؤلاء الجاحظ في أحد آرائه ، والرماني صاحب النكت في إعجاز القرآن وهما من المعتزلة .

ومنهم الشريف الرضي ، وابن سنان الخفاجي ، وهما من الشيعة .

وأبو إسحاق الأسفرائيني من الأشاعرة .

والإمام محمد بن حزم من أهل الظاهر .

يقول ابن سنان الخفاجي : « .. وإذا عدنا إلى التحقيق ، وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته بأسلوبه بأن سلبوا العلوم التي كانوا يتمكنون بها من المعارضة في وقت مرامهم ذلك »[1] .

ساق ابن سنان هذا الكلام ، وهو بصدد الرد عن الرماني وإنكاره ما ذهب إليه من تقسيم التأليف إلى ثلاثة أقسام :

١- متنافر .

٢- متلائم في الطبقة الوسطى .

٣- متلائم في الطبقة العليا ، وحيث جعل القرآن من النوع الثالث المتلائم من الطبقة العليا ، لمجيئه على وجه لم يكن مألوفًا عند العرب .

وقد خالف ابن سنان الخفاجي رأى الرماني هذا ، وأنكر أن يكون في تأليف القرآن ما يخالف كلام العرب ، وسوَّى بين طريقة القرآن وطريقة العرب في التأليف ، وبنى على ذلك مذهبه في الرد على الرماني ، إذ كيف يفصل ـ أي الرماني ـ بين كلامين خصائصهما الأسلوبية واحدة .

ويُفهم من كلام ابن سنان أمور :

١- أن العرب ـ بطبعهم ـ قادرون على محاكاة القرآن ، ودواعي المحاكاة متوافرة لديهم .

٢- أن الذي منع العرب من المعارضة هو أن الله تعالى صرف المعارضة عنهم بسلب العلوم المؤدية إليها مع رغبتهم فيها .

٣- أن ذلك المنع هو وجه الإعجاز في القرآن لا غير !

---

(١) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ـ شرح عبد المتعال الصعيدي ص ٨٩ .

● **رأي متطرف :**

وقد صرَّح ابن سنان بما هو أخطر من ذلك إذ يقول : «لا فرق بين القرآن ، وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية ، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه»[1].

والحق أن الذي ذهب إليه من المساواة بين القرآن وبين كلام العرب مرفوض من وجهين :

أولاً : أنه ادعى دعوى لم يقم عليها الدليل !؟

ثانيًا : أن هذا الرأي شاذ وموضع إنكار شديد عند العلماء .

● **ابن حزم والصرفة :**

يرى ابن حزم الأندلسي إمام أهل الظاهر أن إعجاز القرآن حاصل بالصرفة ، ويرفض ابن حزم الإعجاز البياني ، وقد لخص رأيه في قوله : «ووجه إعجازه أن الله رفع القوة عن العرب ، وحال بين العباد وبين أن يأتوا بمثله ، ويرى أن التحدي وقع بالنظم وبما في القرآن من الإخبار عن الغيوب وإن كان غير مطرد في القرآن كله ، وأن الإعجاز حاصل ببعض القرآن دون التوقف على القرآن كله كما يرى الأشاعرة».

وإعجازه باق إلى يوم القيامة ، والقرآن ليس من جنس كلام البَشر ، ويسوق على ذلك ما رآه من أدلة مثل فواتح السور بالحروف المقطعة ، والأقسام التي لا عهد للبَشر بها ، ومزجه بين المعاني المتباعدة .

وفي رفضه الإعجاز البياني يقول : «وقد ظن قوم أن عجز العرب ومَن تلاهم من سائر البلغاء عن معارضة القرآن إنما هو لكون القرآن في أعلى طبقات البلاغة ، وهذا خطأ شديد ، ولو كان كذلك ، وقد أبى الله عَزَّ وجَلَّ أن يكون كذلك ، وإن كان سبق في وقت ما فلا يؤمن أن يأتي في غد ما يقاربه أو يفوقه» !

---

(١) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ـ شرح عبد المتعال الصعيدي ص ٨٩ .

ومعنى هذا الكلام : أن ابن حزم يستند في رفضه المذهب البياني إلى أن القول به قد يفضي إلى نقض الإعجاز في المستقبل ، لجواز أن يظهر في الناس نابغة يأتي بمثل القرآن أو بما يفوقه .

وظاهر أن هذا الاحتياط الذي لخصه مبني على وهم ما كان يليق بابن حزم أن يقع فيه .

إن العصر الذي نزل فيه القرآن كان عصر ازدهار في البيان ، وقد اقتضت حكمة الله أن تكون معجزات رسله فوق ما يستطيعه الناس ، كل حسب طبيعة القوم المرسَل إليهم .

إن ثبوت عجز العرب الأصلاء الذين عاصروا نزول القرآن ، دليل قاطع ـ من الواقع لا من الوهم ـ على عجز اللاحقين ، فالقرآن كان يتحدى آنذاك قومًا لهم في البيان قدم راسخة ، كان يتحدى عصر «القمة» في البيان والفصاحة ، وهذا يدفع شُبهة ابن حزم[1] .

- **الرماني والقول بالصرفة :**

قلنا فيما سبق أن الرماني من القائلين بأن وجه الإعجاز في القرآن كان الصرفة .

وترجع وجوه الإعجاز عنده ـ جملة ـ إلى سبعة أصول :

١- ترك المعارضة مع توافر الدواعي وشدة الحاجة .

٢- تحدي الكافة .

٣- الصرفة .

٤- البلاغة .

٥- الأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة .

٦- نقض العادة .

٧- قياسه بكل معجزة .

والبلاغة التي هي أحد وجوه الإعجاز عند الرماني ـ يقسمها إلى عشرة أقسام : الإيجاز ـ التشبيه ـ الاستعارة ـ التلاؤم ـ الفواصل ـ التجانس ـ التصدير ـ التضمين ـ المبالغة ـ حسن البيان .. وسيأتي رأيه مفصلاً .

---

(١) أشرنا إلى هذا عند الحديث عن ابن سنان الخفاجي . انظر ص١٠٧ من هذا البحث .

● **ما هو مذهب الجاحظ في الإعجاز ؟**

هل قال الجاحظ بالصرفة ؟ حقيقة لا بد من عرضها هي أن الجاحظ لم يذكر رأيه صراحة في الإعجاز ، وإنما يُفهم رأيه فيه من ثنايا حديثه عن القرآن .

وقد جاء عنه : «وفي كتاب الله المنزَّل الذي يدلنا على أنه صدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد»[1] .

وإذا ضممنا إلى هذا القول ما كتبه الجاحظ عن القرآن ـ وتحليله لبعض نصوصه ـ قوي الرأي لدينا بأن الجاحظ يقول بإعجاز القرآن من حيث نظمه البديع .

● **نقد مذهب الصرفة :**

لم تثبت لهذا الرأي حُجَّة ، ولم يبق له دليل ، منذ تعرض العلماء لنقده ورده لضعف أدلته .

فهل استطاعوا جميعًا ، أو استطاع واحد منهم أن يأتينا بمثال أو مثالين أو أدنى من ذلك أو أكثر من شِعر العرب أو نثرهم ، مما أثبتت الرواية أنهم قالوه قبل سلب تلك العلوم ، تتضح فيه الخصائص التي جاء بها الأسلوب القرآني ، فيكونا سواء في القوة والروعة .

لم يفعل أحد منهم ذلك ، فظلت آراؤهم لا تتجاوز دائرة الظن والتخمين ، وهل كان القائلون بالصرفة أدرى من العرب أنفسهم الذين تحداهم القرآن أن يأتوا بمثله فيثبتوا لهم ما يدَّعوه لأنفسهم ، لو كان عندهم ذلك لجاءوا به ولوضعوه في حلبة المباراة ولقالوا لمحمد عليه السلام : هذا قولنا ، قلناه قبل أن تعرف القرآن .. وهو يساويه في البلاغة وقوة البيان ، فما بالك تطلب جديدًا وقد سبقناك ؟

---

(١) الحيوان للجاحظ : ٤/٩٠ .

إن القرآن يحكي عنهم أنهم لم يدَّعوا هذه الدعوى بل علَّقوا ذلك على أن تريده مشيئتهم فيقولوه ، لا أنهم قالوه فعلاً ، القرآن ينقل عنهم قولهم : ﴿ **قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ** ﴾ (الأنفال:٣١) .

وفي هذا يقول الباقلاني : « ولو كان مقدوراً للعباد ، لكان قد اتفق إلى وقت مبعثه من هذا القبيل ما كان يمكنهم أن يعارضوه به ، وكانوا لا يفتقرون إلى تكلف وضعه ، وتعمل نظمه في الحال ، فلما لم نرهم احتجوا عليه بكلام سابق وخطبة متقدمة ، ورسالة سالفة ، ونظم بديع ، ولا عارضوه ، فقالوا : هذا أفصح مما جئت به وأغرب منه أو هو مثله ، عُلِمَ أنه لم يكن إلى ذلك سبيل وأنه لم يوجد له نظير »[١] .

وقد قارن العلماء بين قول العرب : « القتل أنفى للقتل » وقد كان قولهم هذا مضرب الأمثال في البلاغة والفصاحة وحسن الدلالة ، لما فيه من الإيجاز وثراء المعنى ، وبين قوله تعالى : ﴿ **وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ** ﴾ (البقرة:١٧٩) وجاءت نتيجة المقارنة تثبت التفوق للنص القرآني من عدة وجوه لا من وجه واحد[٢] .

● **مقارنة جديدة :**

وأذكر هنا مثالاً يمكن جعله موضوعًا للمقارنة وهو قوله تعالى : ﴿ **لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ** ﴾ (الأنبياء:٢٣) .

إذا قارنا هذه الآية بقول السموءل[٣] وهو يتفق معه في الغرض العام :

وَنُنْكِرُ – إنْ شِئْنَا – عَلَى النَّاسِ قَوْلَهم وَلا يُنْكِـرُونَ القَـوْلَ حِـينَ نَقُـولُ

أقول : إذا وازنا بين الآية الكريمة .. وبين قول هذا الشاعر لبان الفضل في جانب الآية الكريمة من عدة وجوه كذلك .

---

(١) إعجاز القرآن للبقلانى على هامش الإتقان : ٣١/١ .

(٢) انظر ـ مثلاً ـ بديع القرآن لابن أبي الإصبع .

(٣) هو السموءل بن غريض بن عادياء . والبيت في ديوان الحماسة : ٣٠/١ .

وها نحن أولاء نقوم بموازنة سريعة بينهما ، لا على أن ما قلناه هو كل ما بينهما من فروق ، ولكن لضرب المثل بما يكون في جانب النص القرآني من الخصائص والمزايا التي لا توجد في سواه مهما كان عظيمًا جيدًا ، ونجري الموازنة على النحو الآتي :

أولاً : من حيث الأسلوب

(أ) الآية الكريمة تتكوَّن من ست كلمات ، بينما يتكون البيت من إحدى عشرة كلمة ، وعدد حروف الآية اثنان وعشرون حرفًا ، بينما البيت بلغ عدد حروفه خمسة وأربعين حرفًا .

(ب) في الآية إيجاز بالحذف في أربعة مواضع هي :

١- «يُسْئَلُ» حيث حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول وأضمر فيه نائب الفاعل .

٢- «يَفْعَلُ» وهذا الفعل صلة الموصول «ما» حذف منه عائد الصلة ، والأصل «عما يفعله» .

٣- «يُسْئَلُونَ» حيث فعل فيه مثل ما فعل في سابقه ، فبنى الفعل للمفعول وحذف فاعله ، وجيء بالضمير (واو الجماعة) وجُعِلَ نائب فاعل .

٤- الموضع الرابع .. حيث حذف معمول «يُسْئَلُونَ» والتقدير : «عما يفعلونه» وهذا الحذف اعتمادًا على ما ذُكِرَ مع نظيره «لا يُسْئَلُ عما يفعل» فحذف من الثاني لدلالة الأولى عليه .

أما البيت ففيه إطناب في موضعين أحدهما لا بأس به ، والثاني جاء قيدًا مضرًّا بالمعنى الذي يقتضيه المقام .

فالأول حيث قال : «إن شئنا» معترضًا به بين العامل : «ينكر» والمعمول «قولهم» ، والثاني قال : «حين نقول» وقد أضر هذا بالمعنى لما سيأتي :

(جـ) كل من الآية والبيت اشتمل على محسنين بديعيين ، أحدهما الطِباق ، والثاني رد العجز على الصدر .

والطِباق في الآية طِباق سلب وإيجاب ، وفي البيت طِباق إيجاب وسلب ، ولتقديم السلب على الإيجاب في هذا المقام فضيلة لا نراها لغيره ـ حيث نفت الآية أن يُسئل الله عن فعل يفعله فأثبتت له كمال الإرادة بما يصدر عنه أولاً ، ثم أثبتت له صفة متعدية وهي أنه يُسئل عما يفعله سواه ، أو أن سواه يُسئل عما يفعله سواء أكان السائل الله ، أو بعضهم بعضًا .

أما طِباق البيت فقد أثبت أولاً الصفة المتعدية ، وثانيًا الصفة الذاتية ، والمقام هنا مقام فخر ، فكان الأولى أن يبدأ بإثبات الصفة الذاتية ، ثم يُثنِّي بالصفة المتعدية ، ولو فعل لكان أنسب بالمقام إذ يكون الانتقال ـ من إحدى الصفتين إلى الأخرى ـ انتقالاً طبيعيًّا قد مهد له ورشح ، لكنه خالف ، فجاء أسلوبه على غير المختار .

وكذلك رد العجز على الصدر ، فإن الآية التي هي موضع المقارنة ردت آخر كلمة في العبارة على أول كلمة بعد أداة السلب فيها .

بينما البيت رد أول كلمة من الشطر الثاني بعد أداة النفي على أول كلمة في البيت .

فأنت ترى أن الآية ردت العجز فعلاً على الصدر ، بينما البيت إنما يعتبر فيه العجز مع شيء من التسامح .

فإطلاق ضابط المحسَّن البديعي ـ رد العجز على الصدر ـ في «الآية» أكثر اتساقًا منه في «البيت» وهذا ملحظ دقيق جدًّا .

(د) ليس في الآية ما في البيت من التكرار ، فقد وقع التكرار في البيت في موضعين تكرر أحدهما مرتين وهو : «ننكر» ، «ينكرون» ، وتكرر ثانيها ثلاث مرات وهو : «قولهم» ، «القول» ، «نقول» .

بينما الآية لم يتكرر فيها سوى موضع واحد ، وهو تكرار لا فضول فيه إذ أن الكلمة المكررة «يُسْئَل» و«يُسْئَلُون» تؤدي معنى أساسيًّا في الموضعين وهذا وإن جاز اعتباره في البيت في : «ننكر» ، «ينكرون» ، فلا يجوز بحال من الموضع الثاني : «قولهم» ، «القول» ، «نقول» .

(هـ) في الآية موسيقى داخلية شجية تلحظها بين اللامين في «يُسئل» ، و«يفعل» مع سهولة نطق ألفاظها وسلاستها .

وهذا الجانب غير واضح في البيت ، بل هو ـ على العكس من الآية ـ خشونة في الألفاظ .

ثانيًا : من حيث المعنى

(أ) في الآية التعبير بالفعل دون القول ، وفي البيت التعبير بالقول دون الفعل ، والفعل أعم من القول فهو يشمل ، والقول لا يشمل الفعل ، وهذا يسلمنا إلى الموازنة بين الموضعين من حيث المعنى ، بعد أن وازنا بينهما من حيث أسلوب التعبير ، فالآية أعم في المعنى من البيت ، فليس هناك مأخذ يتوجه إليها إذ ثبت المراد منها في دقة وإحكام .

فالله كامل الإرادة ، مطلق التصرف ، لا يسأله أحد عن فعل يفعله أو قول يقوله لأن سلطانه على العالَمين قائم .

أما الناس فليسوا مطلقي التصرف ، ولا كاملي الإرادة ، فالله يسألهم عما يقولون وعما يفعلون ولا محالة .

وقد يسأل بعضهم بعضًا بما لأحدهم على الآخر من قوامة ، وهذا العموم في تعيين السائل مأخوذ من بناء الفعل للمفعول ولو ذكر الفاعل لوجب الالتزام به ، فانظر إلى الأسلوب القرآني ودلالة ألفاظه كيف تكون .

(ب) ثلاثة مآخذ : أما البيت ففيه ثلاثة مآخذ فيما أرى ـ من حيث المعنى تتنافى ومقام الفخر .

أولاً : التعبير بالقول دون الفعل حصر منهم للناس فيه دون غيره ، والمقام يقتضي أن تكون له سلطة تمنع الناس القول والفعل وإلا فإن مقوِّمات الفخر عند الشاعر لم تُستكمل .

ثانيًا : هو يقول : «وننكر إن شئنا على الناس قولهم» ، فكان الأنسب لتكون المقابلة تامة بين النظائر أن يقول في الشطر الثاني : «ولا ينكرون

قولنا» ، لكنه أتى بالألف واللام عوضًا عن المضاف إليه فجاء المعنى غامضًا ، لأنه يرد عليه سؤال مؤداه : قول مَن يا ترى الذي لا ينكرونه ؟

ثالثًا : لا يدفع هذا الاعتراض بقوله في آخر البيت : «حين نقول» لأنها تبيّن أن المراد بالقول قولهم هم لا قول غيرهم لأن هذه العبارة المقام يقتضي حذفها إذ تخص عدم المنع في حالة القول ، والأولى أن يكون عدم المنع أو النكران مستمرًا قبل وأثناء وبعد القول ، هذا أولى ليكونوا أجلاء مهابين في جميع الأوقات ، فأنت ترى إذن أن هذه العبارة قلقة أضرت بالمعنى ولم تأت إلا للوزن الشِّعري .

هذا مثال نقدمه لنسأل سؤالاً : هل كان فيما قاله العرب قبل عصر نزول القرآن وتحديه لهم ما يضاهي القرآن في الحسن والجمال ، أو يقاربه فضلاً عن أن يفوقه ؟

والجواب : لم يكن شيء من ذلك ... ومَن يدعه فليأتنا بمثال ، وما هو بواجد ...

وإذا انتفت عنهم هذه المأثورات التي تضاهي القرآن أو تقاربه أو تفوقه ـ والحال أن الوسائل كانت ممكنة قبل عصر التحدي ـ لزم القول بالإعجاز وبهذا يبطل شق مدعاهم ، وهو أن الله سلبهم العلوم التي تمكن من المعارضة ، ولو بقيت لعارضوا .

- **وهم زائل :**

أما الشق الثاني : والذي يدَّعون فيه أن الله صرف عنهم دواعي المعارضة مع قدرتهم عليها ، فوهم زائل .

وذلك لأن القرآن تحداهم أن يأتوا بمثله ، في صور مختلفة ، وأزمنة ممتدة . يقول الجاحظ : «فلم يزل يقرعهم بعجزهم ، وينقصهم على نقصهم ، حتى يتبيَّن لضعفائهم وعوامهم كما تبيَّن لأقويائهم وخواصهم ، وكان ذلك من أعجب ما أتاه الله مع سائر ما جاء به من الآيات وضروب البرهانات»[1] .

---

(١) حجج النبوة : ضمن رسائل للجاحظ جمعها السندوبي ص ٧٧ .

التحدي لم يحدث مرة واحدة ، ولا في زمان واحد ، ولا بصورة واحدة ، والآيات الآتية تكشف لنا عن هذه المعاني :

قال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة:٢٣) .

وقال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (يونس:٣٨) .

وقال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (هود:١٣) .

وقال : ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (الإسراء:٨٨) .

وقال : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ (الطور:٣٤) .

هذه الآيات التي تحدى فيها القرآن العرب ، استثارت فيهم كل دوافع المعارضة وطلب الغلب ، وهيَّجت شعورهم بكل صورة ممكنة ، مؤذنة لهم بأن يستعينوا بما يشاءون من دون الله : شركاؤهم ـ أو جماعة من الإنس أيًّا كانوا ـ أو جماعة من الجن أيًّا كانوا ، أو هم جميعًا ولينا صر بعضهم بعضًا .

بدأ هذا التحدي من مكة ، وأخذ يقرع آذانهم في أزمان متفاوتة كما يُدْرَك من توزيع آيات التحدي على السور المختلفة : يونس ، وهود ، والإسراء ، والطور ، وهذه سورة مكية .

ثم استؤنف ذلك في أول سورة تنزل بالمدينة بعد الهجرة ، وهي سورة البقرة .

• كيف تحدى القرآن العرب ؟

القرآن لم يهادنهم في أمر التحدي وقد بدأ معهم بهذا المنهج :

أولاً : طلب منهم أن يأتوا بحديث مثله ، غير مقيَّد بالقليل أو الكثير ، فلم يستطيعوا ولهم فسحة من الزمن .

ثانيًا : طلب منهم أن يأتوا بعشر سور مفتريات مثله ـ كما يقولون ـ وفي هذا تقييد وإطلاق .

تقييد في العدد : عشر سور ، وإطلاق في الطول والقصر ، فلم يستطيعوا كذلك .

ثالثًا : خفف عنهم فطلب منهم أن يأتوا بسورة من مثله ، سورة غير مقيّدة ، طويلة أو قصيرة أو متوسطة الطول والقصر ، فلم يستطيعوا ، فكرر لهم التحدي بها فعجزوا .

رابعًا : فلما عجزوا فلم يأتوا بحديث مثله ، ولا بعشر سور ، ولا بسورة واحدة ، وبلغوا اليأس ، سجَّل عليهم هذا العجز ، وتحداهم في صورة ختمت مراحل التحدي ، وسجَّلت نهاية نتائج المباراة أو المناظرة فقال : ﴿ **قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا** ﴾ (الإسراء:٨٨) .

فهل مع هذا التحدي المستمر المثير ، يُصدِّق منصف أن القوم لم تكن لديهم رغبة في المعارضة ، وأن الله صرف عنهم دواعيها ؟

إنَّ العكس هو الصحيح ، إنَّ القرآن أثار فيهم تلك الدواعي ، وهيَّج نفوسهم لها ليبذلوا أقصى ما عندهم في الإتيان بمثله ، فلم يستطيعوا .

فلما عجزوا عن مجاراة القرآن في مجال البيان استبدلوا الطعون فيه بالمحاكاة ، فمرة شِعر ، ومرة سِحر يؤثر ...

لما لم تفد هذه الطعون استبدلوا بها السيف شهروه في وجه صاحب الدعوة وأتباعه ، فأنزلوا بهم الأذى ، وقعدوا لهم في كل طريق .

فلو كان القوم مسلوبي الدواعي في مجال البيان ، لكانوا مسلوبي الدواعي في مصاولة الأقران .

وهذا كاف في رد الشق الثاني من مدَّعاهم ـ أي مدَّعي أهل الصرفة ـ وإذا بطل مدَّعاهم بشقيه ، ثبت ما حاولوا نفيه به ، وهو الإعجاز البياني الذي لم

يكن في مقدور العرب محاكاته مع الرغبة فيها وبقاؤهم على طبيعتهم من المعارف والعلوم .

● دليل آخر في إبطال القول بالصرفة :

لم تترك الصرفة شيئًا ذا قيمة فيما سبق لنا من نقاش لها ، ومع هذا فإن العلماء قد ردوها بدليل آخر حاصله كما يقول الباقلاني : « لو كان المعارضة ممكنة ، وإنما منع منها الصرفة ، لم يكن الكلام معجزًا ، وإنما يكون المنع معجزًا ، فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره في نفسه »[1] .

وهذا رأي صائب ورد قاطع ، لأننا ما دمنا متفقين على أن القرآن معجز فيجب أن يكون هذا الإعجاز في القرآن ذاته ، لا مستجلبًا له من خارجه ، كما هو مقتضى القول بالصرفة ، لأن المعجز فيها هو الله بسلب المعارف والعلوم عن العرب ، أو صرف دواعي تلك المعارضة .

● هل عورض القرآن ؟

رأيتُ كثيرًا من الباحثين في إعجاز القرآن ينفون معارضة العرب له ، ويعزون ما ورد منها إلى اختلافات الرواة .

وأول مَن حاول ذلك هو الجاحظ حيث يقول : « ولم يرم ذلك خطيب ، ولا طمع فيه شاعر » .

وقد اقتدى بالجاحظ الكثير من العلماء كالخطابي وابن خلكان وغيرهم من القدماء .

وقد تأثر الدكتور على العماري ـ حديثًا ـ بهذا الرأي فبالغ في نفي المعارضات حقها وباطلها .. فلا مسيلمة عارض ، ولا سجاح ، ولا ابن المقفع ، ولا المتنبي الشاعر ، ولا أبو العلاء المعري ، ولا طليحة .

كل هؤلاء ـ عند الدكتور على العماري لم يعارضوا القرآن ، بل لم تحدث المعارضة قَط ، لا في عصر النزول ولا بعده .

---

(١) إعجاز القرآن للباقلاني على هامش الإتقان : ٤٣/٢ .

obeikan.com

وقد بنى هؤلاء مذهبهم ـ في نفي المعارضات ـ على اختلاف الرواية والصياغة ، وهـذا مسلك قـد يبدو وجيهًا ، وحُجَّة قد تبدو محكمة ، ولكـنـه لا يفيد القطع ، فليس اختلاف الرواية أو الصياغة ـ دائمًا ـ دليل شك أو بطلان .

فلم يسلم من اختلافات الرواية والصياغة حديث الرسول ﷺ ، ومع ذلك لم يقل أحد برفض أو بطلان ما اختلفت روايته منه ، أو تباينت صياغته مع صحة سنده ومتنه .

فالحديث الواحد قد يأتي على عدة أسانيد مع اختلاف العبارات ، ومع ذلك فهو حُجَّة فقهية وأصل من أصول التشريع .

ولم يسلم من اختلاف الرواية والصياغة الشِّعر العربي القديم ـ جاهليه وإسلامية ـ ولم يُرفض ذلك الشِّعر جملة لأن روايته وصياغته جاءتا على أساليب مختلفة ، بل للرد والرفض طرق أخرى مدوَّنة في مصادرها .

وقد كان الباقلاني أسَدّ رأيًا حين لم ينف وجود المعارضات أصلاً ، بل نفى أن يكون ما ورد منها تنطبق عليه خصائص المعارضات المقبولة ، ولو قال النافون على الإطلاق مثل قوله لما خالفهم أحد .

والذي نأخذه على الدكتور على العماري أنه يرى أن التسليم بورود المعارضات لا يخدم قضية الإعجاز القرآني ، ولذلك راح يستخدم كل حيلة وبراعة في تأييد مذهب نفي المعارضات أساسًا .

ونحن نميل إلى خلاف رأيه في شيء من الحيطة وما نريد إثباته هنا . أن : المعارضات التي وردت لم تكن قضية العرب كلهم لأنها لا تفيدهم في مقام التحدي لعدم ورودها على أسلوب القرآن ، ولذلك لم تكن موضع اهتمام عند جميعهم حتى لا يخاطروا بما لا يحسنون في مقام يؤخذ عليهم فيه ذلك .

لذلك جاءت المعارضات من الحمقى والمغامرين ، فهي تمثل عندهم طابعًا فرديًّا لا جَماعيًّا .

● **التسليم بوجود المعارضة يخدم قضية الإعجاز :**

وهذه المعارضات على ندرتها واختلاف الرواية فيها والصياغة ، وطابعها الفردي .. هي في مجموعها تخدم الإعجاز ـ على نقيض ما يقوله الدكتور على العماري ـ ولا تنال منه ، لأننا إذا عمدنا إلى شيء من نصوصها وقارناه بما يقابله من القرآن الكريم ، بان لنا الفرق بين الأصالة والتقليد ، والقوة والضعف ، والجدة والذبول ، كالفرق بين الزهرة اليانعة في روض أريض ، وبين زهرة صناعية لا ماء فيها ولا شذا .

فقد عورض قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ﴾ (الكوثر: ١-٣) .

يقول بعضهم : « إنَّا أعطيناك اللحاح ، فصل لربك وارتاح ، إن شانئك هو العجل النطاح » . وهذا قول ساقط لا يستحق الحروف التي كتب بها ، ولا المساحة التي يشغلها من رقعة ورق بالية .

وهو مع سقوطه هذا يبدو عليه أثر السرقة والتقليد ، لأن المعارِض عمد إلى النص القرآني نفسه وجاء به رافعًا منه ثلاث كلمات ، واضعًا موضعها أربع كلمات تميل إلى السقوط والابتذال والغثاثة .

رفع « الكوثر » ووضع موضعها « اللحاح » ، ورفع « وانحر » ووضع موضعها « وارتاح » وفيها خطأ ظاهر[1] . ورفع « الأبتر » ووضع موضعها « العجل النُطَّاح » .

فما الذي أتى به من عنده إذن ، سوى السيئ والقبيح .

ليقارن الذوق وليحكم بما يرى !

والخلاصة : أن التسليم بورود المعارضات يخدم قضية الإعجاز ولا ينال منها ، ولو تابعنا الذين قالوا بنفيها ووضع ما ورد منها لكان في ذلك حُجَّة

---

(١) إذ الصواب : وارتح .

للذين قالوا إن الله صرف دواعي العرب إلى المعارضة ، فلم يعارضوا في كثير ولا قليل ، بدليل أن : المعارضات لم تصح نسبتها إليهم .

٢- الإعجاز العلمي

وتحت هذا النوع ثلاثة فروع :

١، ٢- الإعجاز التاريخي والغيبي .

٣- الإعجاز في مجال الكشوف الحديثة في الكون والطب .

أولاً : الإعجاز التاريخي والغيبي

يرى فريق من الباحثين أن القرآن معجز بما فيه من أخبار ماضية ، وتنبؤات مستقبلة أثبت الواقع صحتها .

ومـمـن قـال بـهـذا الـرأي القاضي أبو بكر الباقلاني ، والرماني ، ومحمد ابن حزم الظاهري وغيرهم .

وقد ذكر الباقلاني أمثلة من هذا النوع كالإخبار بانتصار الروم على أعدائهم فـي مـدة حددها القرآن فانتصروا خـلال تلك الـمـدة . قال سبحـانـه : ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (الروم:٢-٥) .

فقد حدد القرآن مدة النصر بـ « بِضع سنين » والبِضع مختلف فيه لغة ، جـاء فـي المختار : « وبِضع في العدد ـ بكسر الباء ـ وبعض العـرب يفتحهـا : وهـو ما بـين الـثلاث إلى التسـع ، تقـول : بِضـع سـنين ، وبضـع عشـرة امـرأة ، فـإذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البِضع »[1] .

وقال الراغب : « البِضع ـ بالكسر : المنقطع من العشرة ، وينال ذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وقيل : بل هو فوق الخمسة ودون العشرة ، قال : ﴿ فِي

(١) مختار الصحاح ص ٥٥ ـ مادة « بضع » .

﴿ بِضۡعِ سِنِينَۗ ﴾ والراجح أنه بين الثلاثة إلى العشرة بخروج الغاية ، وليس فوق الخمس إلى العشرة»[1] .

ويؤيد الراغب القائل : أنه «من الثلاث إلى التسع» ما ذكره الزمخشري من أن ذلك ورد عن الرسول عليه السلام حين سأله أبو بكر في أمر المراهنة المشهورة[2] .

وقد صدق الواقع الآية فغُلِبَت الروم على رأس السنة السابعة [3]، وهذا الصدق هو الذي حمل بعض العلماء على اعتبار الإخبار الغيبي دليل الإعجاز .

ومما ذكره الباقلاني : الإخبار عن دخول المسلمين مكة فاتحين آمنين حيث قال سبحانه : ﴿ لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَۖ فَعَلِمَ مَا لَمۡ تَعۡلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتۡحًا قَرِيبًا ﴾ (الفتح:٢٧) .

والإخبار بتحقيق الوعد لأهل بدر حيث قال سبحانه : ﴿ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ تَكُونُ لَكُمۡ﴾ (الأنفال:٧) .

هذه شواهد نقلها القاضي أبو بكر لإثبات كون القرآن معجزًا من هذا الوجه[4].

وحقيقة ... إن القرآن أخبر عن أمور غيبية مستقبَلة فوقعت كما أخبر ، ولم يختلف منها شيء ، أو جاء على غير الوصف الذي ورد فيه ، وهذا ليس في طاقة البَشر .

ويتصل بهذا الفرع إخبار القرآن عن الأمم السابقة إخبارًا صادقًا ، كقصة آدم عليه السلام ، وقصة ولديه قابيل وهابيل ، وقصص نوح وإبراهيم وموسى

---

(١) المفردات للراغب الأصفهانى ص ٥٠ ـ مادة «بضع» .
(٢) تفسير الكشاف للزمخشرى : ٣٦٨/٣ .
(٣) المرجع السابق ٣٦٩/٣ .
(٤) إعجاز القرآن للبقلاني على هامش الإتقان : ٧٢/١ ، ٧٣ .

وعيسى ، وقصص أصحاب الجنة والإسكندر ذي القرنين وأهل الكهف والرقيم ، وغير ذلك من الأمم الغابرة .

بعض هذه القصص ورد في التوراة ، لكن القرآن اختص بإيراد قصص لم ترد في التوراة وليس لها مصدر تاريخي سوى القرآن ، مثل قصة هود ، وقصة صالح ، وقصة لقمان ، وقصة أهل الكهف ، وقصة ذي القرنين[1] .

إذن فالقصص في القرآن نوعان :

أولهما : نوع له مصدر تاريخي سوى القرآن كالتوراة ، مثل قصة آدم عليه السلام .

ثانيهما : نوع ليس له مصدر تاريخي سوى القرآن كقصص هود وصالح ، وقصتي لقمان وأهل الكهف وفي كلا النوعين ينفرد القرآن بخاصة فريدة هي الصدق ، ومطابقة القصة الواردة فيه للواقع .

- **القيمة التاريخية لقصص القرآن :**

وهنا تبرز القيمة التاريخية لقصص القرآن ، وهي تصحيح الوقائع التاريخية فيما كان له مصدر سواه ، وإيرادها على وجه لا يتطرق إليه الشك ، أو يحتمل الطعون .

ثم إمداد الفكر الإنساني بمادة وأحداث تاريخية جديدة ، فيما ليس له مصدر سواه ، كالقصص التي ذكرنا قبلاً .

وقد قارن مالك بن نبي بين قصة يوسف ـ كما جاءت في القرآن ـ وبين نصوصها التي جاءت في التوراة (الكتاب المقدس : العهد القديم : سِفر التكوين) .

والمنهج الذي اتبعه في المقارنة منهج دقيق حيث قابل النص القرآني بما يقابله من نصوص القصة في الكتاب المقدس ، وبعد إجراء المقارنة الكاملة بين نصوص المصدرين وضع جدولاً تفصيليًّا لورود عناصر القصة في المصدرين ، واضعًا ملاحظاته على ما بينها من اتفاق واختلاف[2] .

---

(١) الظاهرة القرآنية : مالك بن نبي ص ٢٥١ .

(٢) أحيانًا لا يكون للنص القرآني مقابل في الكتاب المقدس .

وعند رصد النتائج توصل إلى ورود خطأ بيِّن في الكتاب المقدس ويحسن أن نثبت نص المؤلف عنها دون تغيير :

«والرواية الكتابية تكشف عن أخطاء تاريخية تثبت صفة الوضع التاريخي للفقرة التي نناقشها ، فمثلاً فقرة : «لأن المصريين لا يجوز لهم أن يأكلوا مع العبرانيين لأنه رجس عند المصريين» يمكننا التأكيد أنها من النُسَّاخ الميَّالين إلى أن يذكروا فترة المحن التي أصابت بني إسرائيل في مصر ، وهي بعد زمن يوسف» .

«وفي رواية التوراة استخدم إخوة يوسف في سفرهم حميراً بدلاً من العِير في رواية القرآن ، على حين أن استخدام الحمير لا يمكن أن يتسنى للعبرانيين إلا بعد استقرارهم في وادي النيل بعد ما صاروا حَضريين ، إذ الحمار حيوان حَضري عاجز في كل حالة عن أن يجتاز مسافات صحراوية شاسعة لكي يجيء من فلسطين ، وفضلاً عن ذلك فإن ذُرِّية إبراهيم ويوسف كانوا يعيشون في حالة الرعاة الرُحِّل ، رعاة المواشي والأغنام»[1] .

قصة يوسف ـ إذن ـ لها مصدر تاريخي غير القرآن ، وقد وضح لنا من اطلاعنا على النص المنقول من كتاب «الظاهرة القرآنية» لمالك بن نبي أن المصادر التاريخية لم تلتزم الدقة في النص ، والأمانة في النقل ، كما هو الحال في القرآن الكريم .

وهذا يدلنا بوضوح على أهمية القيمة التاريخية للنصوص الواردة في القرآن الكريم لما يختص به من تصحيح الوقائع التاريخية التي تعرضت للخطأ والتحريف في المصادر الأخرى .

ولقد أشار القرآن ـ نفسه ـ إلى هذه القيمة التي قوامها الصدق والأمانة فيما قَصَّ وأخبر فقال : ﴿ **لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ (يوسف: ١١١).

---

(١) الظاهرة القرآنية : مالك بن نبي ص ٣٠٥ .

كما أشار إلى وجه الإعجاز في تلك الأخبار الغيبية حيث قال : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ﴾ (هود:٤٩) .

وقال : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ (القصص:٤٤) .

وقال : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ (القصص:٤٦) .

- **حكمة أميِّة النبي وقومه :**

ولكي يقطع القرآن كل شُبهة يمكن أن يتذرع بها المبطلون في استقاء هذه الأنباء من مصادر سابقة ، سجَّل أمية النبي عليه السلام فقال : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ (العنكبوت:٤٨) .

فليس النبي عليه السلام كاتبًا ، ولا قارئًا ، وإذا ثبت له ذلك استحال في حقه أن يكون قد استلهم تلك الأخبار والمعارف من سجلات الغابرين لو وُجِدَت ، وثبت أنَّ مرشده الوحيد هو القرآن الكريم .

ولم يكتف القرآن بإثبات أميِّة النبي عليه السلام بل أتبع ذلك « تسجيل » أميِّة قومه ـ وهم الوسط المحيط به ، المخالِط له ـ حتى لا يقال : إنه استقى معلوماته منهم مشافهة ثم راح يصوغها بعبقريته الخاصة ، وأسلوبه الفريد .

قال سبحانه : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (الجمعة:٢) .

وعلى هذا الأساس يمكن فهم حكمة الله التي أرادت للنبي عليه السلام أن يكون أميًّا من قوم أميِّين .

والخلاصة : إن القرآن تناول من الأحداث التاريخية نوعين : نوع له مصدر تاريخي سواه لكنه فيه على أصح الوجوه ، وأدق الأحوال ، وربما صحَّح ما جاء فيه خطأ واقعًا فيما سواه وهذه خاصة أولى له .

ونوع ليس له مصدر تاريخي سواه ، وليس لدى البَشر من سبيل إلى الوصول إليه لبُعد وقوعه وانطماس آثاره ، فهم عنه عاجزون ، وهذه خاصة ثانية .

ثانيًا : الإعجاز من حيث الكشوف العلمية

يرى فريق من الباحثين المحدَثين أن إعجاز القرآن راجع إلى الإشارات العلمية التي فيه .

فقد ورد في مواضع مختلفة حديث القرآن عن المعارف الكونية ، والعلوم الطبيعية والإنسانية كالطب وعلم النفس ، وقد جاء القرآن بهذه الإشارات منذ عهد طويل تلاحقت بعده الكشوف العلمية على نحو لم يختلف عما أشار إليه القرآن الكريم منذ قرون طويلة .

فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا** ﴾ (فصلت: ١١، ١٢) .

وقد رجع بعض المفسرين بالنظرية السديمية إلى هذه الآية : لأنها أبانت أنَّ السماء قبل تكوينها كانت دخانًا .

« والنظرية السديمية فكرة قال بها « سويدنبرج Swedenborg » ثم فصلَّها « لابلاس Laplace » ، وخلاصتها أن المنظومة الشمسية نشأت من السديم ، أي من مادة غازية ملتهبة ، وتجمَّدت وأفلتت من جُرمها الكبير أجزاء كثيرة تفرقت فدارت حول نفسها وحول الجُرم الكبير بفعل الجاذبية والحركة المركزية ، وأنَّ نشأة النجوم في السماء مماثلة لهذه النشأة وإن لم تكن من قبيل المنظمات التي تشبه منظومتنا الشمسية »[1] .

---

(١) التفكير فريضة إسلامية ـ عباس محمود العقاد ص ٩٤ .

والمتأمل في النظرية لا ينكر أخذها من الآية على إجمالها فيها ، وذلك لأن نهج القرآن الإشارة الموجزة الدالة إلى مثل هذه الحقائق العلمية دون الخوض في التفاصيل .

على أنَّ تفسير النظرية السديمية لا تُفهم من الآية على سبيل الإلزام بحيث تحجر على الفهم المتجدد لكتاب الله .

وأيًّا كان الأمر فإن القرآن بما اشتمل عليه من إشارات علمية صالح لمثل هذا الفهم ، على ألا يؤخذ مأخذ اليقين لأن العلم دائمًا في تطور ، وفهم النص القرآني على أنه دليل قاطع على مسألة علمية من طبيعتها التطور والتغير ، تحميل للقرآن بما ليس من طبيعته ، فلا تؤخذ هذه البحوث وما شابهها مأخذ الجزم واليقين ، وصلة هذه الإشارة العلمية بالإعجاز القرآني ظاهرة ، ولكنها ليست الإعجاز الذي تحدَّى الله به العرب .

ثالثًا : الإعجاز التشريعي

ويرى فريق آخر أن القرآن مُعجِز بما فيه من أحكام تشريعية خالدة ، لم تحتج على تطاول الدهور إلى تعديل في أصولها العامة ، وأنها تستهدف خير الإنسانية ، والحفاظ على الحقوق والواجبات ، والقاعدة التي يبنى عليها الحكم قائمة على أساس المصلحة فالنافع مباح ، والضار ممنوع .. يقول عبد الرزاق نوفل :

« فقد أثبت التقدم الفكري في العلوم في العصر الحديث أن القرآن كتاب علم قد جمع أصول كل العلوم والحكمة ، وكل مستحدَث من العلوم ، نجد أن القرآن قد وجَّه إليه أو أشار إليه »[1] .

ويقول العقاد : « وقد استوعب الإسلام مذاهب الاقتصاد ـ كما استوعب مذاهب الإجماع ـ في عصر المصارف والشركات وقروضها وفوائدها ، دون أن يعوق مصلحة من مصالحها البريئة في العُرف المشروع ، وتمضي هذه

---

(١) القرآن والعلم الحديث ، عبد الرزاق نوفل ص ٢٢ ، ٢٣ .

obeikan.com

المذاهب كما مضى غيرها فلا يؤوده بعدها أن يستوعب مذاهب الثروة في أيدي الآحاد ، لا يمنع منها إلا ما يمنعه أولاً وآخرًا من ضرر وضِرار»[1] .

يستشهد «نوفل» على الإعجاز العلمي التشريعي بآية الحيض . التي نصّها :

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (البقرة:٢٢٢).

وتحدَّث «نوفل» عن عِلّة تحريم النساء زمن الحيض ، ونلخص ملاحظاته منقولة من كتاب «القرآن والعلم الحديث» فيما يأتي :

(أ) أنَّ إفرازات الدم وقت الحيض تتكوَّن من مواد سمية قاتلة ، رحم الله الحائض بإخراجها منها ، ولو بقيت في رحمها لقتلتها عن طريق التسمم .

(ب) أنّ الأنثى في وقت الحيض تكون أعضاؤها التناسلية في حالة احتقان وأعصابها في حالة اضطراب ، وتصاب في نفس الوقت بأعراض أمراض كالصداع وآلام الظهر وهبوط في الجسم ، والاختلاط الجنسي في هذه الحالة يضر بها ضررًا كبيرًا ، فقد يمنع من نزول الحيض ، وفي ذلك خطر عليها ، وقد تُصاب باضطراب عصبي يصعب علاجه ، أو التهابات في الأعضاء التناسلية لا يتيسر الشفاء منها .

(جـ) وقد يُصاب الرجل بالأمراض القاتلة ، إذا غشي المرأة وقت الحيض إذا كانت به أعراض مرض غير ملحوظ ، كالتهاب الخدوش أو الجروح وهنا تحدث الكارثة .

(د) أنَّ القرآن قد أوجب الاغتسال على الرجل والمرأة من الحيض والجنابة للتخلص من الإفرازات الضارة العالقة بالجسم وهي مواد سمية لأن بقاءها مضر .

ثم يقول نوفل : «وهكذا قرر الطب وأفصح عما تهدف إليه آية لا تزيد على أربعة ألفاظ قصار جمعت أصول الطب الوقائي والعلاجي»[2] .

---

(١) التفكير فريضة إسلامية ، محمود عباس العقاد ص ٢٠٠ .

(٢) القرآن والعلم الحديث ، عبد الرزاق نوفل ص ١٢٨ .

ونقول : إنَّ في الآية إعجازًا من جهتين : علمية ، وتشريعية في وقت واحد معًا وذلك ظاهر وقد استشهد الباقلاني ومالك بن نبي على الإعجاز التشريعي بآية المحرمات : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (النساء:٢٣) .

● **قيمة هذه النظريات :**

هل ما تقدم من الإعجاز العلمي بمظاهره الثلاثة : الخبر الصادق عن الماضي ، والتنبؤ الصادق عن المستقبل ، والإشارات العلمية ، والأحكام التشريعية ، هل هذا هو الإعجاز المقصود ؟

لا ريب أن فيما ذكروه من الفروع الثلاثة إعجازًا من حيث إن البَشرية لم تصل ولن تصل طاقاتها إلى شيء من ذلك ، ولكنه في الوقت نفسه ليس هو الإعجاز المقصود بالتحدي ؟

لأننا لو قلنا به للزم أن يكون بعض القرآن غير مُعجِز ، فليس القرآن كله إخبارًا عن الماضي ، أو تنبؤات عن المستقبل ، وليس القرآن كله إشارات علمية ، وليس القرآن كله أحكام تشريعية .

القرآن كتاب جامع لشتَّى الفنون والعلوم ، فإعجازه إذن كائن في غير ما ذكروه .

« إنما هو تحدٍّ بلفظ القرآن ونظمه وبيانه ، لا بشيء خارج عن ذلك ، فما هو بتحد بالإخبار عن الغيب المكنون ، ولا بالغيب الذي يأتي تصديقه بعد دهر تنزيله ، ولا بعلم ما لا يدركه علم المخاطَبين ، ولا بشيء من المعاني مما لا يتصل بالنظم والبيان »[1] .

وهذا يسلمنا إلى الحديث عن المقصود الحقيقي بالإعجاز ، وهو الإعجاز البياني الأدبي .

* * *

(١) مقدمة الظاهرة القرآنية ـ محمود محمد شاكر ص ١٧ ، ١٨ .

obeikan.com